اللواء
الجمعة 2011-04-01 العدد 13139
6

«أوجيرو» إستغربت إقتحام نحاس لمستودعات الدكوانة

مصدر لـ «اللواء»: تحويل الإتصالات ٨ مليار.. «حل مجتزأ»

«ضربة على الحافر وضربة على المسمار» بهذا الاسلوب باتت وزارة الاتصالات تتعامل مع الهيئات المعنية بالقطاع لا سيما هيئة اوجيرو إذ وبعد ان حولت الوزارة ٨ مليار ليرة لحساب اوجيرو لتسديد المستحقات اللازمة لدفع كامل اجور العاملين في الهيئة والملحقين بها عن شهر آذار ٢٠١١ بناء على قرار ديوان المحاسبة كـ «حل مجتزأ» عمدت الى اقتحام مفاجئ لمستودعات الدكوانة التابعة لهيئة اوجيرو بحجة اثبات ان لدى الهيئة اسلاك مساة «نيو برن» والتي تستعمل للوصلة النهائية ما بين علبة التوزيع النهائية وهاتف المشترك الامر الذي دفع بالهيئة الى التوضيح «بأن كمية الاسلاك المشار اليها (٢٠٠كلم) هي حاجة آنية محدودة جدا» .

٨ مليار فقط

بعد اخذ ورد استمر لأسابيع حولت وزارة الاتصالات ٨ مليار ليرة لحساب اوجيرو لتسديد المستحقات اللازمة لدفع كامل الاجور للعاملين في الهيئة والملحقين بها عن شهر آذار ٢٠١١.

وذلك «بناء على قرار ديوان المحاسبة تاريخ ٢٩ آذار ٢٠١١ الموافقة على اقتراح وزارة الاتصالات اعطاء هيئة أوجيرو مبلغا قدره ١٠٠ مليار ليرة يؤخذ من تنسيب اعمال الصيانة في موازنة الوزارة الملحقة ويصرف وفق قرار التكليف الصادر من الوزارة الى الهيئة للقيام بأعمال ومهام محددة لقاء تسديد الوزارة الكلفة الفعلية المترتبة على قيام الهيئة بهذه الاعمال والمهام، حولت وزارة الاتصالات ٨ مليارات ليرة من حسابها لدى مصرف لبنان الى حساب هيئة أوجيرو لدفع مستحقات العاملين في الهيئة .

واشارت الوزارة في بيان لها:«هذا الاجراء يكرس فعليا من الآن وصاعدا التزام الوزارة المستمر تأمين مستحقات العاملين والملحقين بوصفها «التزامات مقدسة».

الإقتحام المفاجئ

وعلى خط موازٍ عمدت وزارة الاتصالات الى الاقتحام المفاجئ الى مستودعات الدكوانة التابعة لهيئة اوجيرو بحجة اثبات ان لدى الهيئة اسلاك مساة «نيو برن» والتي تستعمل للوصلة النهائية ما بين علبة التوزيع النهائية وهاتف المشترك و ازاء ما حصل من عمل مخالف للقوانين والانظمة المرعية الاجراء ما دفع بالهيئة الى التوضيح بأن «الاسلاك موضوع الاقتحام تم إستلامها و اودعت مخازن الهيئة في الدكوانة نهار السبت ٢٦ آذار الجاري على سبيل التسليف من شركة كابلات لبنان من دون حجز أي اعتماد لشرائها، بعدما تعذر توفير الاموال اللازمة لها بسبب تعنت الوزير بعدم دفع مستحقات هيئة اوجيرو البالغة ٩٢ مليار ليرة لبنانية، وبناء» على الوعود الأكيدة التي تلقتها الهيئة من ديوان المحاسبة يوم الخميس ٢٠١١/٠٣/٢٤ بأن مبلغ ١٠٠ مليار ل.ل. سوف يصرف للهيئة بحد أقصى هو يوم الثلاثاء ٢٠١١/٠٣/٢٩.

وتابعت الهيئة في بيانها: «ان كمية الاسلاك المشار اليها (٢٠٠كلم) هي حاجة آنية محدودة جدا، وتشكل جزءا صغيرا من الشبكة الهاتفية لا بل هي النقطة النهائية من الشبكة (عبارة عن سلك واحد يربط العلبة الهاتفية باشتراك هاتفي واحد) والكمية التي اثار حولها الوزير المستقيل الضجة الاعلامية لا تكفي لاكثر من اسبوعين، غير انه هناك انقطاع تام لبعض انواع الكوابل النحاسية التي تستعمل هوائيا وارضيا التي من شأنها في حال لم تتوفر تعطيل أشغال الصيانة الهاتفية على كل الاراضي اللبنانية لان دور هذه الكوابل تأمين الخطوط الهاتفية ما بين العلب والمراكز الهاتفية .

واشارت الى ان شركة كابلات لبنان (التي تزود هيئة اوجيرو بحاجاتها من الكوابل الهاتفية) لها بذمة الهيئة مبلغا وقدره مليون و٢٠٠ الف دولار اميركي ويمكن مراجعة مسؤولين شركة كابلات لبنان بهذا الاطار .

وسألت الهيئة انه في مسيرتها منذ انشائها في العام ١٩٧٢ لم تشهد هذا المستوى من التعاطي السلبي والتشكيك وانعدام السيولة وتراكم الديون عليها (٢٠ مليار ليرة) في حين ان المستحقات العائدة للموردين والمتعهدين مع فواتيرها الافرادية قد اودعت مكتب معالي الوزير المستقيل والمراجع المعنية.ولم يشأ الوزير المستقيل الرد عليها، وذلك على الرغم ان معاليه كان قد طلب بكتاب مؤرخ في ١٣ تموز ٢٠١٠ ايداعه بيان شهري بالنفقات الفعلية اعتبارا من ٢٠١٠/٦/١ وقد واظبت الهيئة على تأمين كافة المستندات اللازمة ورفعت البيانات الشهرية بصورة دورية منتظمة ولم يجر حتى اليوم سداد أي من هذه المستحقات.

وختمت : «ان هيئة اوجيرو تتعهد امام الرأي العام اللبناني وضعه بكل التفاصيل حول الاستهداف المباشر لها ولموظفيها ولقطاع الاتصالات برمته، والعرقلات التي يضعها الوزير المستقيل وبالارقام لغايات كيدية معروفة الاهداف.»

ع ا ح

هيئة الإتصالات حذرت من استقدام لمعدات دون ترخيص

طالبت الهيئة المنظمة للاتصالات من خلال اصدارها تعميما حمل الرقم ٢٠١١/١، من «جميع أصحاب المباني والعقارات ومراكز البث أو الأبراج المعدة لتركيب هوائيات بعدم تركيب أي أجهزة اتصالات في أملاكهم الخاصة أو المستأجرة ما لم يكن المشغل الجديد قد حصل من الهيئة المنظمة للاتصالات على ترخيص باستعمال الأجهزة المنوي تركيبها، وسوف تتخذ بحق المخالفين الإجراءات القانونية والقضائية المناسبة».

وذكرت الهيئة الجميع بأن «أي استقدام او استعمال او تركيب لمعدات دون ترخيص مسبق من قبلها، يعتبر مخالفا للقانون ويعرض صاحبه للملاحقة القانونية والقضائية المناسبة».

وطلبت الى الراغبين في الحصول على معلومات إضافية، مراجعة الهيئة بواسطة الهاتف ٠١٩٦٤٣٠٠ مقسم ٣١٠٦ أو الفاكس ٠١٩٦٤٣٤١ أو البريد الإلكتروني info@tra.gov.lb.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"